

# انفراط العقد القانوني لليمنية

«الأمناء» كتب/ بدر العرابي :

قراءة في التهواوي التدريجي للمنطقات القانونية والشرعية لـ (اتفاق الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب في اليمن) منذ (30 نوفمبر 1989 حتى أغسطس 2019).

حيث مثل اتفاق (30 نوفمبر 1989) وتوجيهه في (22 مايو/ 1990) بين حكومتي الشطر الجنوبي، ممثلة بالرئيس الجنوبي (علي سالم البيض) والحكومة الجنوبية، من جهة، وحكومة الجمهورية العربية اليمنية، ممثلة بالرئيس (علي عبدالله صالح) والحكومة الشمالية، من جهة أخرى - مثل الصيغة الوليدة للجمهورية اليمنية، بغض النظر عما رافق ولادة هذه الصيغة الجديدة من أخطاء استراتيجية، جنى وما يزال اليمنيون جنوباً وشمالاً، يجنون عواقبها المتركمة حتى اللحظة الراهنة.

ولعل الثغرات العميقة، التي رافقت الاتفاق، قد حطت ظلالتها بشكل مزمن للحدث، من خلال بروز الخلاف بين الطرفين في عام 1991م، أي بعد أقل من سنة، على الظهور التاريخي لصيغة الجمهورية اليمنية، التي مثلت محصلة اندماج دولتين مستقلتين، ولهما تاريخهما الممتد منذ مئات السنين، بل وتتمتعان بشريعتين مستقلتين في أديبات الأمم المتحدة وتاريخ الدول الكائنة في العالم، حتى (مايو 1990).

لم تمض صيغة الجمهورية اليمنية عامها الأول بسلام، وقد أدى ذلك (على الأقل) لضربة عنيفة تعرضت لها الشرعية القانونية للصيغة الوليدة تلك، بعد اشتداد الخلاف بين الشريكين السياسيين، قيادة سياسية وعسكرية وعلى المستوى الشعبي، وقد أفضى هذا الخلاف إلى تعطيل الصيغة السلمية لاتفاق (22 مايو/ 1990م) واستبدال الاتفاق السلمي بقوة السلاح والإخضاع للطرف الجنوبي لمنطق القوة والحرب، الذي نتج في (7 يوليو/ 1994م)، الذي سبقه إعلان تحلي الطرف الجنوبي عن الوحدة وعن اتفاق مايو، بمرسوم سياسي كمخاض لاجتماع طارئ للقيادة السياسية الجنوبية دعا إليه (علي سالم البيض) في عدن، بعد انسحاب القوى السياسية الجنوبية من صنعاء، وقد خرج الاجتماع بإعلان دستوري استبدادي، تضمن قرار

الطرف الجنوبي بحل عقد الجمهورية اليمنية، وعودة دولة الجنوب بصيغتها وحدودها الجغرافية السابقة؛ وتكفل ذلك بمباركة شعبية، من خلال خروج الشعب الجنوبي للشارع وبشكل سلمي للتأييد أيدائي المباشر، لقرار قيادة السياسية، المعلن في 21 مايو/ 2019م، والذي تبعه إعلان وتسمية الحكومة الجنوبية، الذي لاقى تأييداً شعبياً، وإقليمياً وعربياً، من خلال عدد من المواقف الدولية التي تمثلت في موقف الأصدقاء العرب الذي تكفل به (وثيقة العهد والاتفاق بين الطرفين في الأردن) التي وافق عليها بما فيها من إعادة الصيغة السياسية للجمهورية اليمنية، إلى (اليمن الفيدرالي الاتحادي، أي إقليم في الشمال وإقليم في الجنوب وحكومتين فيدراليتين) وبعد توقيع الاتفاق وإبشراف الجامعة العربية، يعود الوفدين للتنفيذ؛ لكن تم إعلان الشمال النكت بالاتفاق المنقذ بصيغته الشرعية والقانونية البديلة، المتجاوزة



الجنوبي من قبل (صالح)، في يوليو 94م، وفشل المساعي الداخلية، والإقليمية والقومية والدولية الرسمية، في استعادة الشراكة الثنائية، واستعادة شرعية وقانونية الحضور التاريخي لمخاض الاندماج الثنائي بين الشمال والجنوب.

ولعل الواقع الراهن شمالاً (المجلس السياسي)، والواقع الراهن جنوباً (المجلس الانتقالي) هو الواقع البديل، وهو الواقع الذي يعلن (إذا لم يكن قد أعلن وبشكل دراماتيكي) زوال طرفي شرعية وقانونية صيغة (الجمهورية اليمنية)؛ وتنتج ذلك مع عدم قبول الشعب الجنوبي بوجود آخر طرف ديكتوري للشرعية اليمنية، بل وطردها نهائياً من الفضاء الجغرافي والميداني جنوباً وشمالاً؛ في الوقت الذي حاول الإقليم والمجتمع الدولي الدفع بها لاستعادة الهامش الشرعي والقانوني لوجودها، ثم وجود الهامش القانوني والشرعي المرحل لصيغة الوحدة اليمنية، من خلال إعادة سيطرتها على الجغرافية اليمنية، وإسقاط الانقلاب الحوثي؛ إلا أنها لم تستطع، بل وذهبت إلى أبعد من الغياب الميداني، من خلال انقلابها المنقح على الرئاسة، وتسليمها إدارة هامشها الشرعي لفئة سياسية وحيدة على علاقة مقنعة مع الجماعات الإرهابية المتطرفة، الأمر الذي لا يفقدها الشرعية والقانونية، وحسب، بل يضعها في دائرة حمراء، فيما يخص الرأي المحلي والإقليمي والدولي، ويقاوم ضرورة مقاضاتها في القانون الدولي، وإعادة النظر في توصيف تاريخ النشاطات الإرهابية في الجزيرة العربية، ولربما أبعد من ذلك، كالمبحث التاريخي في آليات الصراع الجهوي، بين الشمال والجنوب، حول شرعية وقانونية صيغة (الوحدة اليمنية).

والقوى المتطرفة والإرهابية التي اتكأ عليها الطرف الشمالي في إخضاع الجنوب بقوة السلاح والحرب، وآليات الحفاظ على الوحدة اليمنية؛ من خلال احتواء الطرف الشمالي للجماعات الإرهابية والمتطرفة والدفع بها جنوباً، وإحياء نشاطها الإرهابي بشكل من الشرعية المنقحة.

حوار وطني مزمن تكون (القضية الجنوبية) قضية عتبة فيه.

نحت المبادرة الخليجية، في بندها الأول (انتخاب رئيس) بشكل غير قانوني أو شرعي.

لكنها فشلت في البند الثاني، كأحد المرجعيات الضرورية، لاستعادة قانونية وشرعية الجمهورية اليمنية، وبالذات استعادة صيغة (الدولة الاتحادية / الأقاليم) بحسب وثيقة الحوار الوطني، وفيما يخص حل الأزمة بين الشمال والجنوب، التي امتدت، منذ تقويض اتفاق الوحدة اليمنية، بين الطرفين الجهويين، حتى عام 2015، وإسقاط صنعاء، الذي كان سببه الرئيس، رفض ما خرجت به وثيقة لجنة الثمانية المصغرة، للقضية الجنوبية) والتي وضعت الحل في (استعادة الشراكة الثنائية بين الشمال والجنوب، من خلال الاعتراف للشعب الجنوبي في مرسوم معلن، من جهة، وفي إجراء مصفوفة من التعويضات المادية، والسياسية والمعنوية، واقتسام الثروات والميزانية العامة للدولة بين الجنوب والشمال ب(المناصفة)

ب(المائة الشمال و50 بالمائة للجنوب. وافق ماتم عدهم) اعتسافاً على الإرادة الشعبية الجنوبية). ممثلين للقضية الجنوبية في الحوار الوطني، على الوثيقة الخاصة بالقضية الجنوبية؛ بينما رفض ممثلو الشمال من القوى المقابلة، في لجنة الثمانية المصغرة بنود وثيقة القضية الجنوبية، ورفضوا التوقيع.

وبذلك تم تعطيل آخر محاولة لإصلاح واستعادة قانونية وشرعية صيغة (الجمهورية اليمنية) وتم القضاء على آخر رمق للشرعية المرحلة، لاتفاق (30 نوفمبر 1989 / 22 مايو / 1990م) بين دولتي الشمال والجنوب. ثم يأتي ما يسمى (أنصار الله) ليسقطوا صنعاء، كطرف جهوي مقابل لعن (الجنوب) في معادلة (الوحدة اليمنية)

فيسقط الطرف السياسي الجهوي الشمالي، (نظام صالح وشركاه) من صيغة الشراكة الثنائية، للجمهورية اليمنية؛ بعد إلغاء الشريك الجهوي

اليمنية) إلى جانب الاعتراف الخليجي بذلك، عبر (مجلس التعاون الخليجي وبيانه

وتتوج تقويض شرعية صيغة (الجمهورية اليمنية) بمخرجات جلسة (مجلس الأمن) وقرارها الرسمي الدولي ب(عدم شرعية وقانونية صيغة (الجمهورية اليمنية) من خلال القرار الذي قضى ب(وقف الحرب المعلنة على الجنوب)، إلا أن الطرف الشمالي لم يذعن في تحدي واضح لكل المسندات القانونية

الداخلية (إعلان 21 مايو، من قبل الطرف الجنوبي الشريك، وبيان مجلس التعاون الخليجي، وقرار الجامعة العربية، ثم قرار مجلس الأمن).

انتهت الحرب بإخضاع الجغرافية والأرض الجنوبية، بالقوة، دون أي تمثيل للطرف الجنوبي في الصيغة المقبوضة (الجمهورية اليمنية) واستمرت الوحدة دون غطاء قانوني أو شرعي، مع استمرار الرفض الشعبي الجنوبي

وامتداده قدماً حتى جاءت ما عرف ب(ثورة التغيير) في صنعاء

وما نتج عنها من تقويض مركب لشرعية الجمهورية اليمنية، من خلال موافقة كل القوى السياسية الناشطة آنذاك على (المبادرة الخليجية).

ومثلت المبادرة الخليجية، وبنودها إعادة صياغة، لم تكن مدفوعة من الثورة السلمية (ثورة التغيير) وحسب، بل مدفوعة بمرجعيات التقويض لشرعية (الجمهورية اليمنية) التي سبقت (ثورة التغيير) والأزمة الجهوية الممتدة منذ تعطيل اتفاق الوحدة اليمنية؛ ولعل تسمية الثورة (التغيير)؛ إنما كانت موجهة للوعي الجنوبي، الذي مضى بنادي بالعودة إلى ما قبل 1990، منذ الإهصاصات الأولى من 1990 حتى (2011).

حاولت المبادرة الخليجية، وضع برنامج لاستعادة شرعية صيغة (الجمهورية اليمنية) كمشروع وثيقة، يتطلب تنفيذ عدد من البنود، وبشكل مرحلي:

انتخابات رئاسية جديدة (مرحلة أولى).

للثغرات القانونية والشرعية في الاتفاق السابق، وإعلان الطرف الشمالي الحرب، كوسيلة لإعادة فرض

الوحدة بين الشطرين بالقوة، في (مساء 27/ إبريل / 1994م

وبإعلان الحرب من قبل الطرف الشمالي، تم تقويض الصيغة القانونية البديلة لشرعية الوحدة اليمنية، وصيغة (الجمهورية اليمنية الوليدة).

أيضا في بيان (مجلس التعاون الخليجي) يبرز عدم الاعتراف ب(وحدة تفرض بالقوة) في اجتماعه الطارئ حينها والخاص ببلورة الموقف الخليجي حول ما وصل إليه الخلاف بين شريكي اتفاق (30/ نوفمبر 1989م / 22 مايو / 1990) الذي بلغ ذروته في تعنت الطرف الشمالي ورفضه استعادة وتهذيب الاتفاق السلمي الثنائي، الذي مخض عنه صيغة (الجمهورية اليمنية)؛ إذ دفع الطرف الشمالي الخلاف لذروته، بإعلان الحرب على الجنوب.

أكد بيان (مجلس التعاون الخليجي) على رفض الحرب على الجنوب و(رفض الوحدة بالقوة والحرب) ودعا للعودة لطاولة المفاوضات بين الشريكين.

لكن الطرف الشمالي رفض تلك الدعوة ومضى قدماً بالنار والسلاح والحرب، لاستعادة الجنوب (الجغرافيا والأرض) بالقوة.

مرسوم وبيان مجلس التعاون الخليجي، يملك الصفة الشرعية الإقليمية، بعد تعطيل الشرعية الداخلية لقيام (الجمهورية اليمنية)، وقد تلاه موقف وبيان الكيان العربي القانوني الكبير وهو (موقف الجامعة العربية) في اجتماعها الطارئ حينها، والذي خرج أيضاً ببيان رسمي فحواه (رفض الوحدة بالقوة والحرب) وإيقاف الحرب والعودة لطاولة المفاوضات بإشراف الجامعة العربية.

بيان الجامعة العربية أيضاً، لم يذعن له الطرف الشمالي، واستمر في أداة استعادة الوحدة بقوة السلاح والحرب.

ويمثل بيان الجامعة العربية، حينها مدخلا قانونيا للاعتراف الرسمي بانفراط عقد شرعية (الجمهورية